أكد في كلمته أمام القمة الـ24 على الحاجة إلى توفر الارادة السياسية العربية لتحقيق التغيير المطلوب في منظومة العمل المشترك

رئيس الجمهورية: الشعب اليمني سيفاجئ العالم من جديد بنموذج رائع للإصلاح والتغيير من خلال الحوار

■ متفائلون بما سيتمخض عنه مؤتمر الحوار من معالجات لقضايا حساسة كالقضية الجنوبية
■ سنبني دولة مدنية حديثة ينعم فيها كل اليمنيين بالحرية والعدالة والمواطنة المتساوية

■.. الدوحة/ سبأ/..

عبر الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية - عن تطلعه في أن تخرج القمة العربية الرابعة والعشرين المنعقدة في الدوحة بقرارات من شأنها تعزيز العلاقات والروابط الأخوية بين بلداننا وشعوبنا العربية وتعمل على تفعيل منظومة العمل العربي المشترك وتطوير آلياته بما يلبي تطلعات وطموحات شعوبنا العربية التواقة إلى الوحدة والتضامن العربي والتكامل الاقتصادي واسترداد الحقوق العربية المسلوبة.

وقال الأخ رئيس الجمهورية في كلمته التي ألقاها مساء أمس أمام القمة :" إن قمتنا هذه تعقد في ظروف استثنائية وتاريخية هامة وفي ظل أحداث كبيرة تشهدها العديدُ من دولنا العربية، فقد عاشت المنطقةُ خلال العامين الماضيين ومازالت تعيش احتجاجات وثورات شبابية وشعبية رافعة مطالب التغيير والإصلاح وأدت إلىً سقوط بعض أنظمة الحكم أو انتقال سلمي للسلطة كما حدث في الجمهورية اليمنية".

وتابع :"إننا في الجمهورية اليمنية عشنا أوقاتاً صعبة خلال الأزمة التي عصفت بالبلاد وكادت اليمن أن تنجرف إلى أتون حرب أهلية طاحنة تؤدي بها إلى الفوضى لولا القدر الإلهي وحكمة شعبنا اليمني ونخبه السياسية والاجتماعية والجهود الخيرة التي بذلها أشقاؤنا في دول مجلس التعاون الخليجي وقادتها الكرام، وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، من خلال المبادرة الخليجية التي حظيت بدعم دولي واسع أسهم في تذليل العقبات التي قد تعترض طريقها وأوصلت البلاد في نهاية الأمر إلى بر الأمان إن شاء الله بأقل الخسائر الممكنة".

وأكد الأخ رئيس الجمهورية أن المبادرةُ الخليجية وآليتها التنفيذية فتحت أبواب المستقبل لليمن واليمنيين وهيأت لهم الأجواء ليشارك الجميعُ رجالاً ونساءً وشباباً وشاباتٍ وقوى سياسية واجتماعية في صياغة ملامح هذا المستقبل من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي انطلقت قاطرته يوم 18 مارس الجاري وسيتواصل على مدى الشهور الستة القادمة بمشاركة ممثلين لكافة القوى السياسية والحزبية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والشباب والمرأة.

وأردف قائلا: "إن مؤتمر الحوار يشكل نقطة تحول تاريخية في حياة اليمنيين، آملين أن تكلل أعمالُه بالنجاح، ومتفائلين بما ستتمخض عنه من معالجات لقضايا حيوية وحساسة كالقضية الجنوبية التي يعتبر حلها مفتاحاً لحل القضايا الأخرى التي سيبحثها المؤتمر، وأزمة محافظة صعدة، وبناء الدولة الحديثة، وتحديد شكل نظام الحكم، وصياغة الدستور الجديد للبلاد الذي لابد وأن يعكس في نصوصه تطلعات ورغبة أبناء الشعب اليمني في التغيير وتوقهم إلى الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة".

> برغم تحديات بناء الدولة نعمل بدون هوادة في مقارعة الارهاب

وعبر الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي عن ثقته التامة في أن الشعب اليمني سيفاجئ العالم من جديد بنموذج رائع وفريد لتحقيق الإصلاحات والتغيير المنشودَين من خلال الحوار وسيبني دولة مدنية حديثة ينعم فيها كل اليمنيين بالحرية والعدالة والمواطنة المتساوية.

وأوضح أن الجمهورية اليمنية وهي تواجهُ تحديات بناء الدولة تعمل دون هوادة في مقارعة الإرهاب بكل قوة ودون تردد وبإصرار على اجتثاثه من كل الأرض اليمنية ومحاصرة عناصره مع استيعاب من عاد منهم إلى جادة الصواب ليسهم في البناء بدلاً من الدمار وفي ترسيخ النظام والقانون بدلاً من الفوضى واللامسؤولية، وحتى يسود السلامُ كل أراضي اليمن لتتهيأ الأجواء لانطلاق قطار التنمية بمشيئة الله تعالى دون توقف.

وشدد الأخ الرئيس على أن مناخات الثورات والأزمات الشعبية والشبابية التي نعيشها منذ عامين في أكثر من بلد عربي تحتم علينا الوقوف أمامها لنراجع المواقف ونستوعب الدروس ونهيئ للمطالب المشروعة لشعوبنا.. حاثا الجامعة العربية ومؤسساتها تطوير آليات عملها ومراجعة وإعادة صياغة ميثاق الجامعة العربية في إطار المبادرات التي قدمت من عدد من الدول العربية من ضمنها الجمهورية اليمنية وبما يتلاءم مع جملة المتغيرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبما يجعل من الجامعة منظمة إقليمية فاعلة وقادرة على مواجهة التغييرات والتحديات على المستويين العربي والدولي.

وأستطرد قائلا :" ولأجل ذلك فنحن جميعاً بحاجة إلى توفر الإرادة السياسية العربية لتحقيق التغيير المطلوب في منظومة العمل العربي المشترك والإسراع في إعادة هيكلة الجامعة العربية ومؤسساتها ووضع توصيف وظيفي جديد لها وكذلك إجراء ترشيد للوظائف فيها، ولعل تقرير فريق الخبراء برئاسة الأخ الأخضر الإبراهيمي يكون البداية لإصلاح العمل العربي المشترك".

ومضى قائلا :" وفي هذا الصدد تؤكد الجمهورية اليمنية على أهمية البدء بالعمل السريع والجاد وفقاً لبرنامج زمني تنفيذي لقرارات مؤتمر القمة العربية الاقتصادية المنعقدة في الرياض باعتبار ذلك المدخل الصحيح للتعاون والشراكة العربية وربط مصالحنا ببعضها البعض".

وتطرق الأخ رئيس الجمهورية في كلمته الى القضيةُ الفلسطينية .. مشدد في هذا الصدد على أن القضية كانت ومازالت القضية المركزية للعرب جميعاً وماتزال محوراً لنضالهم وعاملاً لتضامنهم ووحدتهم إلى أن يستعيد الشعبُ الفلسطيني حقوقه المشروعة كاملة غير منقوصة.

وقال :" إننا في الجمهورية اليمنية نجدد التأكيد على وقوفنا وانحيازنا الكامل للحقوق المشروعة والعادلة للشعب الفلسطيني وغير القابلة للتصرف والانتقاص، ونطالب المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته ويعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه على أساس قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة بين الأطراف ذات الصلة".

وناشد الأخ الرئيس الاشقاء الفلسطينيين إلى الإسراع في استكمال حواراتهم لتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية والإنسان الفلسطيني وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في كل من القاهرة ومكة المكرمة والدوحة وإعادة اللحمة للبيت الفلسطيني ليتمكنوا من مخاطبة العالم بصوت واحد وباصطفاف وطني ثابت لتتحقق بوحدتهم وحدةُ الشعب الفلسطيني البطل الذي عانى الكثير من الويلات والملمات.

وفي حين رحب الأخ رئيس الجمهورية برئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد معاذ الخطيب، ممثلاً للهيئة التنفيذية .. أكد في ذات الوقت على أهمية أن نعمل كل ما فيه مصلحة الشعب السوري وتلبية طموحاته ورغبته في التغيير من خلال الحل السلمي حفاظاً على وحدة سورية أرضاً وإنساناً وعلى دورها القومي والإقليمي والدولي.

ووجه الأخ الرئيس في ختام كلمته الشكر والتقدير لأخيه أمير دولة قطر صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة ولشعب قطر الشقيق على حسن استضافة القمة وتميز الإعداد لها .. داعيا الله سبحانه وتعالى أن يوفق القادة العرب جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية وأن يسدد خطى الجميع على طريق البناء والتنمية والوحدة.

استعرض تقريراً حول اتفاقية قرض مشروع مزرعة للرياح

مجلس النواب يوجه الحكومة بعدد من التوصيات في مجال المياه والصرف الصحي

■ التأكيد على سرعة إعداد الدراسات والتصاميم لبقية المناطق داخل العاصمة صنعاء

■..صنعاء/سبأ/..

«، وجه مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي الحكومة بعدد من التوصيات في ضوء مصادقته على اتفاقية القرض لمشروع شبكات الصرف الصحي بمدينة صنعاء المرحلة الرابعة المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ (خمسة عشر مليون دينار كويتي ما يعادل مبلغ أربعة وخمسين مليون دولار أمريكي)

جاء ذلك بعد مناقشته لتلك الإتفاقية وتقرير اللجنة المشتركة من لجنتي المياه والبيئة والتنمية والنفط .

وعلى إثر مناقشات أعضاء المجلس و التزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس التي أكد من خلالها على إلزام الحكومة بسرعة شراء الأراضي الخاصة بإنشاء محطة معالجة الصرف الصحي الجديدة لمدينة صنعاء، إلزام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي ممثلة بوحدة تنفيذ المشروع الإنتهاء من استكمال رفع كفاءة محطة معالجة الصرف الصحي الحالية حتى تستوعب المحطة مخرجات شبكات الصرف الصحي للمناطق التي سيتم تنفيذها من اتفاقية هذا القرض والإنتهاء من ذلك نهاية عام 2014م .

وألزمت توصيات المجلس الحكومة بسرعة البحث عن التمويلات اللازمة لاستكمال تنفيذ بقية أقسام المرحلة الرابعة لمشروع شبكات الصرف الصحي .

كما ألزمت توصيات المجلس المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي الإسراع في إعداد الدراسات والتصاميم لبقية المناطق داخل أمانة العاصمة .

وألزمت توصيات المجلس كذلك الحكومة أن لا يترتب على هذا القرض أية أعباء مالية إضافية في تعرفة الصرف الصحي على المواطنين وتنفيذ عقود مشروع اتفاقية هذا القرض للمواعيد المحددة لها وبالمواصفات والجودة العالية وكذا استغلال أية مبالغ قد تتحقق من حصيلة هذا القرض عقب إنزال عقود التنفيذ وذلك لتغطية مناطق أخرى بشبكات الصرف الصحي وبالأخص المناطق الأكثر تضرراً والتحري في اختيار الشركات المنفذة ذات القدرة المالية والكفاءة الفنية وذات الخبرة السابقة في تنفيذ مشاريع مماثلة لهذا المشروع إلى جانب إلزام الشركات المنفذة بإعادة الحفريات والإسفلت بعد التنفيذ إلى وضعها السابق .

كما ألزمت توصيات مجلس النواب إيضاً الحكومة بتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا المشروع بحسب ما ورد في اتفاقية القرض وعدم سحب أية مبالغ من حصيلة هذا القرض لغير الأغراض المحددة في هذه الاتفاقية وفي حالة وجود نفقات سابقة لعام 2012م فعلى الحكومة تغطيتها بتمويل محلي وموافاة المجلس بالتقارير ربع سنوية عن مستوى تنفيذ المشروع على أن يتضمن التقرير نسب الإنجاز المادي والمالي إضافة إلى أي تعديلات تطرأ على عناصر هذا المشروع.

وألزمت توصيات المجلس إدارة وحدة تنفيذ المشروع استخدام الوفر البالغ حوالي (إثنين مليون دولار) الذي تحقق من قرض الصندوق العربي رقم (99/383) في رفع كفاءة محطة معالجة الصرف الصحي الحالية.

من جهة أخرى كلف المجلس رئاسته بتوجيه رسالة للحكومة تتضمن إلزامها بسداد المديونية على جميع الدوائر الحكومية الوارد ذكرها في التقرير التكميلي للجنة الخدمات حول نتائج دراستها لموضوع المديونية التي للمؤسسة العامة للكهرباء لدى الغير مركزياً من حسابات تلك الجهات .

جاء ذلك بعد استماع المجلس إلى التقرير التكميلي للجنة الخدمات بهذا الشأن .

واستعرض المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية قرض مشروع انشاء مزرعة للرياح بقدرة (60) ميجاوات في المخا المبرمة بين حكومة بلادنا وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بمبلغ عشرين مليون دولار أمريكي.

وأرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة قادمة فيما أقر المجلس إدراج تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن زيارتها الميدانية لمحافظة الحديدة في جدول أعماله.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة من الجانب الحكومي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لبرمجة المشاريع الدكتور عبدالله عبدالعزيز عبدالمجيد بن عزيز ووكيل وزارة المياه والبيئة مفيد عبده محمد الحالمي والوكيل المساعد للمشاريع الممولة خارجيا في وزارة التخطيط المهندس محمد محمد المسوري ومدير عام المؤسسة المحلية للمياه إبراهيم أحمد المهدي ومديرعام الشئون القانونية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور أحمد حمود قلامة ومدير عام وحدة تنفيذ مشروع الصرف الممول من الصندوق المهندس عبدالله أحمد المطاع.

اليوم.. توزيع بقية الأعضاء

مؤتمر الحوار: (80) عضواً حددوا خياراتهم ضمن فرق العمل التسع

■..صنعاء/سبأ/..

واصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صباح أمس، عقد اجتماعاته في إطار جلسته العامة الأولى، برئاسة نائب رئيس المؤتمر صالح هبرة.

واستهلت رئاسة المؤتمر الجلسة الصباحية، باستعراض ملخص لفعاليات يوم أمس الذي شهد انعقاد أربع ورش عمل تدريبية متزامنة لأعضاء المؤتمر، تركزت حول بناء التوافق والاستماع الجيد والمناصرة والتعامل مع الجماهير.

وأحاطت هيئة رئاسة المؤتمر، أعضاء وعضوات مؤتمر الحوار الوطني الشامل بالمعايير المتصلة بمشاركتهم في فرق العمل التسع.. وشددت المعايير على أن المشاركة في أعمال الفرق إلزامية، وأنه متى ما وقع اختيار أي عضو في المؤتمر على أي من فرق العمل فإنه ليس من حقه الخروج من هذه الفرقة أو التغيب عن اجتماعاتها.

وأبانت الرئاسة في هذا الخصوص أن الارتباطات العملية المتصلة بوظائف أعضاء مؤتمر الحوار الوطني، لا تمثل عائقاً أمام مشاركة الأعضاء في فرق العمل.

ودعت رئاسة مؤتمر الحوار الوطني كافة الأعضاء إلى ترتيب أوضاعهم في مقار أعمالهم بما يسمح بتواجدهم الدائم في فرق العمل المنبثقة عن مؤتمر الحوار.

وأوضحت الرئاسة أن نحو (80) في المائة من الأعضاء قدموا الاستمارات التي تتضمن اختياراتهم بشأن الانضمام إلى فرق العمل التسع.

إلى ذلك واصل أعضاء مؤتمر الحوار الوطني عرض مداخلاتهم المتضمنة لتصوراتهم بشأن مستقبل اليمن الجديد، من وحي القضايا التي تهيمن على أجندة المؤتمر.

ولفتت المداخلات إلى ما وصفته بحالة اللا أمن بأمانة العاصمة، وطالبت الأجهزة الأمنية القيام بواجباتها لتفسير حالة اللاأمن هذه والتي تتجسد في حوادث الاغتيال.. وطالبت المداخلات الحكومة بالإسراع بإصلاح الأراضي الزراعية المتضررة في كل من أبين وصعدة جراء ما شهدته المحافظتان من أحداث ومواجهات عسكرية .. وشددت المداخلات على ضرورة الاهتمام بالرعاية الصحية والتعليم للنازحين في مختلف المناطق.

ودعت المداخلات العلماء والخطباء والمرشدين إلى القيام بواجباتهم التوعوية بأهمية التصالح والتسامح بين أبناء الشعب والتأكيد على حاجة الأمة إلى الحوار لجمع كلمتها وتعزيز وحدتها ونبذ خلافاتها وتعزيز قيم السلام ونبذ العنف والتطرف.

ترتيبات لتوقيع اتفاقية تعاون قضائي بين اليمن وتركيا

■..صنعاء/سبأ/..

التقى وزير العدل القاضي مرشد العرشاني ،أمس السفير التركي بصنعاء فضلي تشورمان .

وجرى خلال اللقاء بحث الترتيبات المتعلقة بزيارة وزير العدل إلى تركيا ولقائه نظيره التركي للتوقيع على اتفاقية التعاون القضائي بين البلدين في الجوانب المدنية والتجارية والجنائية.

واطلع السفير تشورمان، وزير العدل على برنامج الزيارة واللقاءات التي سيجريها مع القيادات القضائية التركية والزيارات التي سيقوم بها للمحاكم والمقار القضائية والجهات والمؤسسات المرتبطة بها في تركيا.

واشاد وزير العدل بالجهود التي يبذلها السفير التركي في سبيل تعزيز علاقات التعاون الثنائي بين اليمن وتركيا والدفع بها إلى آفاق أوسع والتي ستتوج بتوقيع اتفاقية التعاون القضائي.

من جانبه تمنى السفير التركي لوزير العدل التوفيق والنجاح في زيارته لتركيا، وان تحقق اهدافها المرجوة في تعزيز علاقات التعاون وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين .